فان قلت كيف قال الله تبارك باسم الله قلت هذا مقول على السنة عباده كما يقول الرجل الشعر على لسان غيره وكذلك الحمد لله رب العالمين وكثير من الكلام على هذا
النهاج

الثاني ان ابتداء التبرك بأسمائه لهم كان على وجه التبرك بها فينبغي ان يرد عليهم ان وكل الثالث ان الباء اذا دخلت على المصادر
والعينة كانت دخول على الرابع تبع في الفعل لاسم الله فيها اذا دخلت على الآلة الرابع ان التبرك باسم الله
معنى مكشوف فهم كل احد من مبتدئ في امور وان الدليل المذكور في كونه آلة لا يدل الا بتقدير وفيه الخامس
ان كون اسم الله آلة للفعل ليس الا بانه يتوسل اليه بتركه فقد رجع بالآخرة الى التبرك وليس اعتبار زيادة
معنى معتد به وقد تقال جعله آلة شيئا من الزيادة في مدخل الفعل ويشتمل على جعل الموجود لذات كما له العدم والعدم
لعدم من حسنات الكلام قوله فكيف قال الله تعالى تفريع على الوجه الى وان كان السؤال متوجها على الوجهين قوله كيف تبرك
اي بأي عبارة تبرك لا يقال ان ذلك يعلم بالتبرك باسمه لا بعلم الكيفية قوله من حرف حروف المعجم اراد بها ما يقابل الاسماء
والافعال فانها موضوعة للمعاني والالفاظ البسيطة التي تركيبها الكلم فتسمى حروف المعاني قوله التي هي اما ساكنة
لما كان البناء لا يخلو عن عقاب العوامل كان الاصل فيه السكون لخفته فان الدال بالحركة اولى والفعل كان مقابلا
للاعراب الذي اصله ان يكون وجوديا لكونه اثر العامل وعلامة كان اصله ان يكون عدميا وقد اسبق البناء على السكون
فاصرف الى الحركة ان جاءت على حرف اصله اما كسرة مناسبة لوقوعها في ابتداء الكلام وقد رفضوا
الابتداء بالساكن فيها التي تبنى على الفتح التي هي اخف الحركات في الخفة وان كانت الكسرة اخف لانه في المخرج لانها ادوات
كثيرة الدور على الالسنة فاستحقت الاخف الا ان لام الاضافة اذا دخلت على المظهر بنيت على الكسر فتشبه بها
وبين لام الابتداء سيما فيما لا يظهر فيه الاعراب فاجريت لام الابتداء مجرى الاصل وكسرت لام الاضافة لتوافق
حركة العامل اثره واذا دخلت على المضمر كانت مفتوحة لان الفرق حاصل بدخول عليه فان لام الابتداء
لا تدخل الا على المرفوع وكذا باء الاضافة بنيت على الكسر مطلقا لانها لازمة للجر والجر غير مفارقة لها بمعنى
انها لا توجد بدونها فلا يقال لزيد غلام زيد اذ المفارقة ولم يجعل منه قولهم ام الفصيلة لانه لهمزة
الاستفهام ثم وقع الحرف الجر فيه الواجب الكسر لما لم يطرأ عليه حركة الباء اثرها والحروف فلا قضاء لها
السكون الذي هو عدم الحركة والكسر لمزيد العدم لعلة اذ لا يوجد في الافعال لانه في غير المتصرف الى ساء والا في
الحروف لا على الندور كجير فقيل هو جوابان ونقض الاول بواو العطف وفاء الزائدتين على الحرف وان كان البناء الاصلية
لا تدخل الجر بدون واحد فلا يوقف الفتح بواو القسم وتاء وواجب بان الباء اشبها البناء وان كان الجر الاصلي الا انها
لا تكاد تفارقه اصرارا وان كان في الاسم سوى كان الكاف اذا كان اسما لا تعمل في المضاف استعمال الجر
فهو لحرف العدد على ما ذكر في المفصل لانا نقول احترز عنها وفيه لا يتناقض على مذهب من جعل المضاف عاملا ومن

ولام الابتداء وواو العطف وفاء وغير ذلك فابان لام الاضافة وبائه بنيتا على الكسر قلت اما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء

الناس

الناس من نوع التفصيل بواو القسم وفاء ان باعتبار خصوصية الاسم ليس بلازم فالواو وان لزمت الحرفية لا يلزم الجر
اذ قد يكون عاطفة والباء لا يلزم منها لانها قد تكون اسما كضمير الخطاب فورد عليه ان الكاف ايضا لا يعرف بها
خصوصية الاسم فلم يكن لازمة للحرفية ايضا كضمير الكاف فيلغو لزوم الحرفية لانه احترز عن الكاف ايضا فاحتاج الى
ان قال وكلام الزجاج ان الباء بنيت على الكسر فضلا مع الجر وقد يكون اسما كالكاف ومع ما يجر ولا يكون الا
حرفا كالباء فيشبه ان يكون هذا المصنف بعد لان القوم اعتبروا خصوصية الحرف فقالوا الكاف اسما حرف لما اسم
بمعنى المثل ولم يلتفتوا الى مجرد صورة الكاف وقد يقولوا انها اعتبرت ضمير وحرف خطاب وقول المصنف كالباء يشبه
ولام الابتداء اه يدل على اعتبار خصوصية الباء والكاف لا وصف بظهر تعدد الاسم ومع كون احدهما مفتوحة للاخر
مكسورة قوله احد الاسماء العشرة في المفصل احد عشر فابان ابنم اسم لانه منقوص ابن وما ان لا يعتد بابنم
لانه مزيد ابن والاول اولى لان المنقوص قد يوزن بوزن اصله فيقال ابنم افعل كابين فكان هو كخلاف المزيد
اذ لا يوزن ابن بوزن ابن اصلا قوله بنوا اوايلها على السكون اي بنوا اوايلها على السكون تخفيفا واستعمالا وان كان
تحرك اوايلها تقديرا وقياسا كما قال اصله سمو كما يقال اصل ابن بنو لعلة الحكم في وضعها كذلك التفنن في الوضع
ويطلب الخفة فيها لكثرة استعمالها في الدرج وقوله لئلا يقع علل للزيادة مطلقا واما خصوصية الهمزة فللجبر بتقويتها وكونها
من اقصى المخارج فتمنعها سكون اوايلها وضعا قوله اذ كان وابتداء التعليل بذلك دون الامتناع اشارة الى
جواز الابتداء بالساكن وهو الحق ومن قال باستحالة لا يصح وانه الاحكاية عن لسانه نعم الامتناع الابتداء بالمدات
الا ان ذلك لذوقها لا لسكونها واذا استقرئت لغة العرب وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم وقد يستدل
على الجواز بانه لو لم يكن التلفظ بالوقف موقوفا على اللفظ بالحركة فيدور لان الحركة موقوفة على الوقف في التلفظ
توقف العارض على المعروض ويجاب بان امتناع الابتداء بالساكن سلم امتناع انفكاك الحركة عن المبتدأ
به واما توقفه على الحركة فلا نجوز ان يكون الحركة تابعة له غير منفكة عنه قوله لسلامة لعدمهم ولوضعها نشر لما سبق الاول
علة للابتداء بالمتحرك دون الساكن اذ في الابتداء بالساكن لمكنه وبقي للسان وبشاعة اي اخذ بالخلق
يقال شيء بشع كريه الطعم اخذ بالحلق او كراهة من السامع لبشاعته والثاني علة للوقف على الساكن دون
المتحرك لان الوقف كالفزاع من البناء وما يكون بالاقل منه ولا اقل بعد الاعتلال والوجدان وقيل الثاني ايضا علة لتخصيص الابتداء بالمتحرك
على المتحرك لان الحركة تعلق الحرف وتزعجه من مخرجه كما يشهد له الوجدان وقيل الثاني ايضا علة لتخصيص الابتداء بالمتحرك
فان الابتداء للكلام كالبناء للبناء فكما ان البناء الخاذق لا يبنى الا على اساس محكم كذلك الكلم اذا اراد الكلام

ومنهم من لم يزدها واستغنى عنها بتحريك اسكن فقال سم وسم قال بسم الذي في كل سورة سمه وهو من الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم واصله سمو بدليل
تصريفه

Copyright © King Saud University